



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

ورقة موقف

المعيقات التي تواجه النساء في مجال الحياة السياسية  
وآليات دمج المجتمع المحلي والشباب في تجاوز هذه المعوقات

تشرين الثاني 2023



## ورقة موقف

المعيقات التي تواجه النساء في مجال الحياة السياسية واليات  
دمج المجتمع المحلي والشباب في تجاوز هذه المعوقات

تشرين الثاني 2023

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الإلكتروني: [www.pwwsd.org](http://www.pwwsd.org)

البريد الإلكتروني: [pwwsd@pwwsd.org](mailto:pwwsd@pwwsd.org)

إعداد:

أ. سماح السويطي

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2023

تم تمويل هذه المادة بالكامل من قبل حزب الوسط السويدي CIS

ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة

## مقدمة:

تعتبر حقوق المرأة في المشاركة السياسية الفعّالة من القضايا المهمة في الساحة الدولية، وكفلت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية ضرورة تعزيز هذا الحق وضمانه. في هذا السياق، صدر العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966، إذ تم التأكيد على حق جميع البشر في المشاركة السياسية دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الجنس.

وتأتي هذه الورقة لتسليط الضوء على مفهوم المشاركة السياسية والعوامل السياسية والقانونية والاجتماعية التي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز أو تقييد دور النساء في الحياة السياسية العامة، إلى جانب ذلك، تسلط هذه الورقة الضوء على مجموعة من المعوقات التي تنطوي على البيئة المحيطة بالنساء والهيمنة الذكورية، والتي تحول دون تحقيق النساء لمشاركة فعّالة في الحياة السياسية العامة. كما تهدف الورقة لتوضيح مساهمة الأحزاب في دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة، وكيف يؤثر الخطاب الحزبي على مشاركتهن، وما هو تأثير الانقسام الفلسطيني على مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة، بالإضافة الى تسليط الضوء على دور المنظمات النسوية والمجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للنساء، واليات دمج المجتمع المحلي والشباب في تجاوز العقبات التي تواجه النساء في مجال المشاركة السياسية للمرأة. وفي الختام، تُقدم الورقة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية.

**منهجية الورقة:** اعتمدت الباحثة المنهجين الوصفي والكمي لجمع المعلومات معتمدة على عدداً من المصادر:

**أولاً: المصادر الرئيسية:** تشمل هذه المصادر اجراء مجموعة من المقابلات المعمقة مع نساء فلسطينيات، بالإضافة لمقابلات أخرى مع ممثلين عن جهات اتخاذ القرار وخبراء في مجال الانتخابات والمشاركة السياسية، وأخيراً اجراء عدداً من المقابلات مع نشطاء سياسيين لفهم المعوقات التي تحد من وصول النساء للحياة السياسية العامة.

**ثانياً: المصادر الثانوية:** جمع معلومات كميّة من لجنة الانتخابات المركزية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومراجعة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، ومراجعة بعض القوانين الفلسطينية الخاصة بالمشاركة السياسية للنساء.

## الاسئلة الرئيسية:

- كيف تساهم المنظومة التشريعية في فلسطين في زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة أو الحد من تلك المشاركة؟
- ما هي الليات المجتمع المحلي لزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة؟
- ما هو دور الاحزاب في زيادة تمثيل النساء في المجالس المحلية والمجلس التشريعي الفلسطيني؟
- كيف تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني على مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة؟
- ما هو دور المنظمات النسوية والمجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للنساء؟

## مراجعة الادبيات:

تعددت تعريفات المشاركة السياسية بشكل كبير، وكما هو الحال في مفاهيم العلوم الاجتماعية الأخرى، فإن التعريفات لهذا المفهوم قد اختلفت تبعاً للفاعل والسياق الذي يتم فيه تعريف المشاركة السياسية، على سبيل المثال، أجرى يوسف زامل ووسن حنيوي دراسة استندوا فيها إلى تعريف المشاركة السياسية على أنها نشاط يقوم به عدد كبير من أفراد المجتمع بهدف التأثير على عملية اتخاذ القرار، ويمكن أن يكون هذا النشاط منظماً أو عفويًا، سواء كان سلمياً أو عنيفاً، ويمكن أن يكون شرعياً أو غير شرعياً. (زامل وحنيوي، 2012).

بالمثل، في كتابهم "المشاركة والمساواة السياسية"، قدم سدني فيربا ونور مان ني وجاي أون كيم تعريفاً للمشاركة السياسية على أنها "الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون بهدف التأثير بطرق متعددة على عملية اختيار قادة الحكومة أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، وتهدف أيضاً إلى التأثير على القرارات الحكومية" (بودرهم، 2018).

من ناحية أخرى، يُعرّف محمد عثمان المشاركة السياسية "العملية التي يمكن من خلالها للفرد أن يلعب دوراً في الحياة السياسية بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتيح ذلك الفرصة لكل مواطن للمساهمة في تحديد الأهداف واختيار أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها. وتقوم هذه المشاركة على أساس الدافع الشخصي

والعمل الطوعي، وهو ما يعكس شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافه ومشكلات مجتمعه المشتركة، ويجعل كل فرد يعتقد أن لديه حرية المشاركة في تحديد القيم التي يعتمدها المجتمع" (عثمان، 2016).

قدمت وفاء عواد (2008) دراسة ركزت على "دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تعزيز المشاركة السياسية للنساء"، كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو استكشاف الأثر الذي تملكه هذه المنظمات وفعاليتها في تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية. تمتد فترة الدراسة منذ تأسيس هذه المنظمات وحتى عام 2006. تم تحليل التغيرات التي طرأت على الحركة النسوية ودورها في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، بالإضافة إلى الانتخابات المحلية.

كما تم التطرق إلى موضوع الكوتا النسائية وكيف أثرت على زيادة مشاركة النساء في الساحة السياسية. لتحقيق أهداف الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية. أولاً، تبين أن نسبة تمثيل النساء في المشاركة السياسية لم تتناسب مع الجهود والتضحيات التي قدمتها النساء على مر العصور. ثانياً، أوضحت الدراسة أن صانعي القرار في فلسطين اتخذوا تدابير لزيادة مشاركة النساء السياسية من خلال تطبيق قوانين ولوائح جديدة تسهم في تعزيز دور المرأة ومساهمتها في اتخاذ القرارات. وأخيراً، أوصت الدراسة بأن تتمثل مفاتيح زيادة مشاركة النساء في تحريرهن اقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تعزيز التعليم لهن، حيث تعتبر هذه العوامل شرطاً أساسياً لتنفيذ دورهن في الحياة السياسية. (عواد، 2008)

وقدم ناصر شيخ علي (2008) دراسة بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين" هدفت إلى فهم الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين وقدرتها على تعزيز المشاركة السياسية في هذا السياق. تناولت الدراسة الوضع الحالي لهذه المنظمات وكيفية تأثيرها في تشجيع ممارسات ديمقراطية ومواطنة ناضجة في فلسطين.

في سياق الدراسة، تم التطرق أيضاً إلى تاريخ منظمات المجتمع المدني في فلسطين وكيفية تأثيرها على تقديم برامج اجتماعية وديمقراطية. أحد النتائج الرئيسية للدراسة هو وجود صراع بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني حول توجيه المنح والموارد نحو البرامج الاجتماعية والديمقراطية والمشاركة السياسية. كما تشير الدراسة أيضاً إلى تحديات تواجه منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها بشكل فعال، بما في ذلك عدم قدرتها على جذب شرائح

واسعة من المجتمع الفلسطيني للمشاركة في مكافحة الفساد ومعالجة التحديات الاجتماعية والسياسية. بشكل عام، تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في فلسطين وتعزيز قدرتها على تحقيق التغيير وتعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

بناءً على التعريفات والمفاهيم المقدمة، يُمكن تصوير المشاركة السياسية بأنها عملية تعبير حر يقوم به المواطنون للمساهمة في صنع القرارات السياسية، وهي تعتبر وسيلة للقضاء على أشكال التمييز وتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع.

### مجالات المشاركة السياسية:

المجالات الرسمية تشمل مشاركة الأفراد الذين يشغلون مناصب رسمية في السلطات الثلاثة: القضائية والتشريعية والتنفيذية. هؤلاء الأفراد يساهمون بشكل مباشر في صنع القرارات وتنفيذها، وهم يتحملون مسؤوليات كبيرة تجاه المجتمع.

أما المجالات الغير رسمية، فتتضمن مشاركة الأفراد في الأحزاب السياسية، والحركات النضالية الجماعية، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني. في هذه المجالات، يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات والنضال من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. (بودرهم، 2018)

من المهم أن نلاحظ أن المشاركة السياسية ليست مقتصرة فقط على المشاركة في الانتخابات الرسمية، بل تشمل أيضًا الأنشطة السياسية مثل الاحتجاجات والحملات الاجتماعية والنشاطات النضالية التي تسعى إلى تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي. هذه الأنشطة تلعب دورًا هامًا في تشكيل السياسة والمجتمع.

لذلك، يجب توسيع نطاق الحوار والبحث حول المشاركة السياسية ليشمل جميع الجوانب المختلفة والمتنوعة التي تشكل جزءًا من هذه العملية الهامة لتطوير المجتمعات وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

### مشاركة النساء في الحياة السياسية:

تعدُّ فئة النساء من الفئات المهمشة في معظم بلدان العالم، حيث ما زالت نسبة تمثيلهن في المؤسسات الرسمية للدول قليلة. وفيما يتعلق بمشاركة النساء في العملية السياسية، قدمت ربما نزال تعريفًا لمفهوم مشاركة النساء بشكل

خاص، حيث قالت: "إن المشاركة كتعريف تعني توفير الفرص المتساوية للمرأة للمشاركة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها ومراقبة أدائها، وهذا يتطلب وجود المرأة في الهيئات والهيكل القيادية، سواء كانت اجتماعية أم سياسية، من أجل أداء هذا الدور" (نزال، 2006).

وبحسب منظمة الأمن والتعاون الدولي، تعتبر مشاركة النساء في العملية السياسية، وتحديدًا في البرلمانات، أعلى بقليل من متوسط تمثيلهن في برلمانات دول العالم الأخرى، حيث تصل نسبتها في الدول الأوروبية إلى حوالي 15%، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي 13%. وتقدرُ الأمم المتحدة نسبة تمثيل النساء الجيدة في الهيئات التشريعية بحوالي 30%، ولكن لم تتحقق هذه النسبة إلا في عدد قليل من البلدان حول العالم. أما عن تمثيل النساء في السلطات التنفيذية، فإنه ما زال قليلاً أيضًا، حيث لا تتجاوز نسبته 7% حول العالم.

ووفقًا لدليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات الصادر عن منظمة الأمن والتعاون الدولي، فإن مشاركة النساء في العملية السياسية تشمل ليس فقط ترشحن للانتخابات بل أيضًا نسبة تصويتهن ووجودهن في اللجان التي ترأب سير العملية الانتخابية، وكذلك وجودهن كموظفات في لجان الانتخابات المركزية حول العالم (ODIHR، 2012).

### مشاركة النساء في الحياة السياسية: (فلسطين)

فيما يلي مراجعة لبعض القوانين الفلسطينية التي نصت على مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة:

وثيقة إعلان الاستقلال: أكدت وثيقة الاستقلال 1988 على تمتع جميع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم الكامل والمتساوي بالحقوق، والحفاظ على كرامتهم، وتمتعهم بالحرية الدينية تحت نظام ديمقراطي، يعتمد على حرية الرأي وحرية الأحزاب السياسية، واحترام حرية الأقليات واحترام قرارات الأقلية والأغلبية، بينما أكدت على مفهوم العدالة الاجتماعية في المساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة، بناء على الجنس واللون والدين، كما أكدت على أهمية حماية القانون لهذه الحريات واستقلال القضاء. (أبو الغيب، 2015)

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005: أكد على الحقوق الأساسية للأفراد والمجموعات وأكدت المادة التاسعة على أن جميع الفلسطينيين متساوون أمام القانون والقضاء دون أي تمييز بناءً على العرق، الجنس، اللون، الديانة، الرأي السياسي أو الإعاقة، بالإضافة إلى ذلك، نصت المادة 26 على حق الفلسطينيين في المشاركة السياسية، سواء كأفراد أو جماعات، وأكد القانون على حق الفلسطينيين في تأسيس الأحزاب السياسية أو الانضمام



إليها، وأيضًا على الحق في تشكيل الاتحادات والنقابات والجمعيات والأندية وفقًا للأنظمة المعمول بها، والحق في المشاركة بالانتخابات بهدف اختيار ممثليهم وفقًا للأحكام القانونية. بالإضافة إلى ذلك، شدد القانون على أهمية تحقيق تكافؤ الفرص في شغل المناصب الحكومية والعامّة.

قرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة: أكد هذا القرار على ضرورة تمثيل النساء في المجلس التشريعي إذ نصت المادة 5 من القانون على ما يلي "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات حدًا أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة والأسماء الأربعة التي تلي ذلك وكل خمسة أسماء تلي ذلك".

قانون العمل: لقد شمل قانون العمل الفلسطيني على عدد من المواد التي تضمنت تمتع المرأة بحقوقها في العمل، وهذا ما أكدته عدد من المواد، حيث أكدت المادة الثانية على أهمية تمتع كل مواطن بالعمل القادر عليه، وأن السلطة الفلسطينية تعمل بناء على مبدأ تكافؤ الفرص، دون أي تمييز، وأكدت المادة 100 على منع التمييز بين الرجال والنساء في العمل.

وعلى الرغم من وجود العديد من القوانين التي شجعت المشاركة السياسية للنساء، بقيت المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات في المنظمات والمؤسسات الرسمية في الأفق المحدود؛ إذ أشارت بيانات الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني لعامي 2021-2022 بأن هناك فجوة واضحة في مشاركة النساء في مناصب صنع القرار إذ بلغت نسبة النساء اللواتي تم انتخابهن وتعيينهن في الانتخابات المحلية 2022/2021 نحو 21% مقابل 79% للرجال. ولا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة ومتواضعة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات لعام 2021 أن نسبة النساء من أعضاء المجلس المركزي تشكل حوالي 23%، و19% من أعضاء المجلس الوطني، و12% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 15 محافظًا، 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هن من النساء، أما عن إدارة مجلس الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت 1% فقط من النساء، وحوالي 19% نسبة القاضيات، وبلغت نسبة النساء أعضاء النيابة حوالي 18%. (الجهاز المركزي للإحصاء)

وما زالت القوانين الفلسطينية تتبع نظام الكوطة النسائية والذي يضمن للنساء تمثيل في المجالس المحلية لا تقل نسبته عن 20%، ويمكن اعتبار هذه النسبة غير كافية للوصول للمساواة الكاملة بين النساء والرجال في مقاعد المجالس والهيئات المحلية، وفي الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتي أجريت لأول مرة عام 1996 فازت خمس نساء من أصل 28 امرأة ترشحت للانتخابات، وفي الانتخابات التشريعية الثانية 2006 فازت 17 امرأة في الانتخابات بعد تطبيق نظام الكوطة ضمن قوائم التمثيل النسبي فقط علما لم تغز اي امرأة من خلال الدوائر، تقول امال خريشة " أن نظام الكوطة 20% غير كافي، يجب العمل على نظام يضمن المساواة التامة بين تمثيل النساء والرجال أي 50 % لكل منهما"

وتضيف نداء ابو عواد " انه حتى في ظل وجود نظام الكوطة لا يتم التعامل معه بشكل جدي والدليل على ذلك ما زالت بعض القوائم تضع صورة ورود بدل صور النساء عند ترشحن للانتخابات، ويتم وضعهن في القوائم فقط من أجل تسجيل القائمة .

#### النساء في الاحزاب الفلسطينية:

بدأت الحركة النسوية الفلسطينية المؤطرة سياسياً العمل في عام ١٩٦٥ بعد توحيد جهود الجمعيات النسوية الموجودة وتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القدس، وهدف الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بشكل أساسي لتوحيد جهود النساء الفلسطينيات في خدمة القضية الفلسطينية، وكان الهدف الاول للاتحاد تحرير الوطن بعيداً عن المصالح الخاصة للنساء الفلسطينيات كونهن نساء .

ومع بداية الانتفاضة الاولى تطور دور المرأة الفلسطينية في النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي ولوحظ هذا التطور أيضاً على نشاط النساء الفلسطينيات داخل الخط الاخضر اذ أصبحت الحركة النسوية في الداخل المحتل مرتبطة بشكل واضح مع باقي الحركة النسوية الفلسطينية.

لا يمكن تجاهل التحول الكبير الذي حدث بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، اذ أصبحت الحركة النسوية تتأرجح بين أهداف التحرر الوطني وأهداف مرحلة قيام السلطة الفلسطينية، أن مرحلة قيام السلطة الفلسطينية أثرت بشكل مباشر على أهداف الحركة النسوية وأصبح هناك مطالبة حقيقة بدمج النساء في المجتمع وشمولهن في القوانين، وانتزاع حقوقها السياسية والاقتصادية، وادخال النساء الفلسطينيات في عجلة التنمية العالمية.

ان مرحلة ما بعد أوسلو كانت مرحلة فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني بما يشمل الاحزاب والنساء الفلسطينيات، واتجهت الاحزاب الفلسطينية العلمانية لخطاب بناء الدولة، وتفرغت الاحزاب اليسارية التي تضمها منظمة التحرير من خطاب التحرر الوطني نحو العمل في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية، كل هذه العوامل أدت لتفرغ الاحزاب الدينية على وجه الخصوص لكسب الجماهير من خلال الخطاب الديني والعمل مع العديد من المؤسسات الاقتصادية. تقول نداء ابو عواد " ان وجود الاحزاب الدينية لم يكن سبباً أو عاملاً أساسياً في تراجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، منظمة التحرير والأطر الموجودة داخلها لديها العديد من الإشكاليات في موضوع مشاركة المرأة، علماً ان حماس غير موجودة في منظمة التحرير"

من المؤكد ان تراجع العمل الفلسطيني الجماهيري بعد أوسلو، وتشرذم الحركة الوطنية الفلسطينية، عوامل ساهمت بالضرورة في تراجع نشاطات الحركة النسائية الفلسطينية، وأدى دخول العديد من المؤسسات النسوية الليبرالية المهنية لتراجع دور المؤسسات النسوية الشعبية في فلسطين.

كان خطاب بناء الدولة وتأسيسها عاملاً مهماً في تغيير توجهات القيادات النسوية خاصة في فتح والاحزاب اليسارية، وساهم اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ وتبني السلطة لخطاب بناء الدولة والتنمية في تراجع عمل العديد من الاطر النسائية الفلسطينية، إذ التحقت العديد من القيادات النسائية الفلسطينية للعمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية الامر الذي ادى لتأثر الحركة النسوية الفلسطينية بخطاب بناء الدولة. (جاد 2014)، فمثلاً تبنت في العام 2004 وزارة شؤون المرأة الفلسطينية رؤية خاصة تعود لخطاب بناء الدولة "بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية" (جاد 2014).

أما عن مشاركة النساء في الاحزاب السياسية اليوم، فمن الواضح أن الأحزاب السياسية غالباً ما تكون مهتمة بالحفاظ على السلطة وتحقيق أهدافها الخاصة أكثر مما تكون مهتمة بمشاركة النساء في الحياة السياسية. يبدو أن هناك قلة من الأحزاب تضع مصلحة الشعب والمشاركة السياسية في الصدارة، في حين تسعى العديد من الأحزاب إلى السيطرة على الموارد واتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها الخاصة.

وفي هذا السياق، يصبح من الصعب تحديد حدود واضحة بين سلوكيات الأحزاب السياسية، حيث يسيطر في كثير من الأحيان التفكير الحزبي السلطوي القائم على الهيمنة على السلطة والتحكم في القرارات الحكومية. يمكن أن

يؤدي هذا التفكير إلى تعزيز وجود كبار السن في الهيئات القيادية للأحزاب ومنع فرص المشاركة المتكافئة لفئات أخرى من المجتمع. ومن أجل زيادة شمولية العمل السياسي وضمان تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع، يمكن أن تكون هناك حاجة إلى إصلاحات في نظام الانتخابات وتشجيع الأحزاب على تبني مبادئ تشجيع المشاركة المتساوية وتقديم المزيد من الفرص للنساء والفئات الأخرى لدخول الحياة السياسية. هذا يتطلب أيضاً تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في النظام السياسي.

لا تنص لوائح الأحزاب الفلسطينية على ضرورة وجود نساء في الهيئات القيادية للأحزاب باستثناء حركة فتح وحزب فدا والمبادرة الوطنية، وتمثل النساء اليوم ما نسبته 4.8% من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح أي امرأة واحدة من أصل 21 عضواً، وما نسبته 13.8% من أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح أي 11 امرأة مقابل 69 عضو من الذكور، وحصدت النساء في المؤتمر الأخير للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 3 مقاعد في المكتب السياسي من أصل 18 عضواً بنسبة 16.7%، أما في اللجنة المركزية فتوجد 18 امرأة من أصل 75 عضواً بنسبة 24%. (المصري، 2021)

كما عُقد مؤتمر حركة حماس الأخير في العام 2020، وشكل نقلة في تمثيل المرأة في المكتب السياسي بواقع امرأتين اثنتين من أصل (16) عضواً بنسبة 12.5%، بعد أن كان لا وجود لها في هذا المستوى القيادي، أما في مجلس الشورى (الإطار القيادي الثاني)، فقد وصل في آخر ثلاث دورات انتخابية تمثيل النساء إلى (11) امرأة من أصل (81) عضواً بنسبة 13.6%، وتتفوق حركة المبادرة الوطنية بنسبة تمثيل النساء في المكتب السياسي على جميع الأحزاب الفلسطينية والجمهورية منها، بنسبة 28,6% أي امرأة واحدة من أصل 7 أعضاء. (المصري، 2021)

قد يعود شح تمثيل النساء في الأحزاب الفلسطينية إلى عدداً من الأسباب أهمها: تراجع جماهيرية الأحزاب الفلسطينية وغياب قانون احزاب ينظم هيكلية الاحزاب ويراعي منظور النوع الاجتماعي، ان وجود قانون الاحزاب الفلسطيني من الممكن ان ينظم التغيير الديمقراطي داخل الاحزاب وبالتأكيد هذا ينعكس على مشاركة النساء في الحياة السياسية العامة، يقول عمر عساف: " الاحزاب لا يوجد فيها تجديد عشان يسمحو للمرأة بالمشاركة

السياسية، الجبهة الديمقراطية من 50 سنة ما تغير امينها العام، احنا بحاجة لقانون احزاب لتنظيم الديمقراطية

داخلها

وتضيف امال خريشة: "ان وجود قانون للاحزاب يفرض وجود عملية ديمقراطية دائمة في الاحزاب"

كما يؤثر عدم انعقاد المؤتمرات الحزبية في مواعيدها المفترضة، وبقاء القيادات الحزبية في مقاعدهم، على تمثيل النساء داخل الاحزاب، وتركيز عمل النساء في الاحزاب الفلسطينية في المجال الاجتماعي، كما انه لا يوجد أي ميزانية حزبية لتمكين المرأة أو دعمها وغياب البرامج التدريبية الموجهة للنساء لتجهيز قيادة نسوية. (المصري،

(2021

تجدر الإشارة إلى أن المشاركة السياسية للنساء في فلسطين تمثل تحدياً مستمراً رغم وجود نظام الكوتا النسائية والجهود المبذولة لزيادة تمثيل النساء في المجالس المحلية والتشريعية. على الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز المشاركة السياسية للنساء، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال في هذا السياق.

#### الانقسام الفلسطيني والمشاركة السياسية للنساء :

لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية للنساء في فلسطين بمعزل عن الانقسام الفلسطيني القائم منذ العام 2007، فمنذ العام 2006 لم تجري الانتخابات الفلسطينية العامة، اضافة الى أن تعطيل المجلس التشريعي أثر بالتأكيد بشكل سلبي على المشاركة السياسية للنساء، حيث حرمت العديد من النساء من تطوير قدراتها في ظل غياب المجلس التشريعي، وباتت السلطة الفلسطينية التي أحكمت قبضتها على الضفة الغربية، وحكومة الأمر الواقع التي سيطرت على قطاع غزة، في سباق أهوج في إصدار القوانين بمراسيم رئاسية في الضفة الغربية، وعبر قرارات حكومية في غزة. وكان القاسم المشترك ما بين هذه القوانين، أنها بنيت لتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية على مفاصل الحياة اليومية وإقصاء أو إلغاء السلطتين القضائية والتشريعية.

ان استمرار حالة الانقسام الفلسطيني منذ سبعة عشر عاماً ساهمت في تراجع الحريات وزيادة القمع لدى سلطتي الانقسام في غزة والضفة، كما يعد استمرار هذه الحالة مؤشراً أساسياً لعدم وجود ارادة سياسية لدى الاحزاب

الفلسطينية، كما ان حالة الانقسام انتجت معضلات جديدة للشعب الفلسطيني كانت قد طغت على التفكير بمشاركة المرأة السياسية.

من الجدير بالذكر انه تم تقديم العديد من المبادرات النسوية لإنهاء الانقسام آخرها مبادرة بناء كتل نسوي والتي قدمت من خلال مركز مسارات وشاركت فيه نساء من اطياف سياسية مختلفة ، ونساء مستقلات، كما تعمل الان جمعية المرأة العاملة على مشروع انهاء الانقسام لمدة 3 سنوات ويتم التعاون فيه مع نساء من مختلف الاطياف السياسية.

### المجتمع المدني والمشاركة السياسية للنساء :

أصبحت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني تعمل على زيادة وتحسين الوضع الاقتصادي للنساء، مما أخذ بالكثير من النساء للعمل في هذه المؤسسات بعيدا عن العمل السياسي الرسمي متجهة إلى العمل الاجتماعي الذي يحقق لها ذاتها وهويتها الاجتماعية، إن مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني المحلي وتحقيق الكثير من الانجازات جعلهن يتطلعن إلى مشاركة سياسية أكبر من أجل إيجاد تشريعات نسوية قادرة على التماشي مع ما تصبو إليه النساء من تحقيق ذواتهن والمحافظة على الانجازات التي استطعن تحقيقها وزيادة تلك الانجازات ضمن رؤية مجتمعية وثقافة واعية لما تعانيه المرأة من قيود تحول بينها وبين تحقيق قدراتها وأدوارها القيادية. (سناقره،

(2016)

ويمكننا الإشارة إلى بعض المبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بهدف دعم قضايا المرأة وتطويرها. على سبيل المثال، الدفاع عن حقوق المرأة في مجمل جوانب حياتها، والعمل على مكافحة جميع أشكال التمييز ضدها، بالإضافة إلى مكافحة العنف بجميع أشكاله والدفاع عن حقها في المشاركة السياسية والاقتصادية وكذلك حقوق النساء ذوات الإعاقة، بالإضافة إلى مشاركتها في حملات مكافحة الفساد والإصلاح الانتخابي واللامركزية الإدارية والعديد من المواضيع الأخرى ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة.

على الرغم من الأدوار المتقدمة والإيجابية التي تلعبها بعض منظمات المجتمع المدني في ميادين متعددة، إلا أن هناك منظمات أخرى تميل إلى الالتزام بالتقاليد المحافظة، مما يعيق التقدم والإصلاح، وقد شهدنا أيضًا تكون جمعيات تُديرها أفراد أو شخصيات ناشطة في الشأن العام، ولكنها تميل إلى الاهتمام بمصالح ذاتية أو تستغل

لتحقيق أرباح مالية، وقد يكون لديها أهداف شخصية. يُظهر هذا السلوك عدم التزامها الحقيقي بقضايا المجتمع المدني. يجب مراعاة هذه الجوانب عند التعامل مع المنظمات المجتمعية لضمان استدامة ومصادقية جهودها في تعزيز الإصلاح وتعزيز المشاركة المجتمعية. (عبد الصمد، 2018)

وهذا ما أكد عليه عمر عساف قائلاً: " ان الكثير من مؤسسات المجتمع المدني تحتاج الى تجديد كي تستطيع العمل بشكل جاد في مواضيع المرأة، كما ان بعض هذه المؤسسات تتماهى مع العادات والتقاليد السلبية تجاه النساء".

يتوجب على المجتمع المدني، بالدرجة الأولى، تعزيز الدور الأصلي للهيئات التمثيلية، ذات طابع تشريعي يسعى إلى وضع التشريعات والقوانين التي تخدم المصلحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمتلك هذه الهيئات دوراً رقابياً للمراقبة وضمان تنفيذ السياسات بكفاءة وشفافية، بالإضافة إلى دور تقريرى في توجيه السياسات نحو تحقيق التطور والتقدم.

بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة، ينبغي على المجتمع المدني تغيير النمطية التقليدية التي ترتكز على التمييز ضد المرأة في المجالات السياسية. يجب تعزيز مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وتوضيح أساليبها المتنوعة. هذا يشمل تعزيز الفهم للفرق بين كثافة المشاركة (عدد المشاركين) وجودة المشاركة (فعالية المشاركة)، بالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز على تعزيز الحريات الفردية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة كجزء من تمكينها.

لذا، يجب على المجتمع المدني تحديد معنى المشاركة السياسية للمرأة وتوضيح الالتباسات المتعلقة بأساليب المشاركة ودورها في تحقيق التغيير. هذا يمكن أن يساعد في تجاوز القيود والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال.

أخيراً، ينبغي تطوير مفهوم التمكين السياسي للمرأة بحيث يشمل التغيير والتطوير للنظم والمؤسسات القائمة لتكون قادرة على تحقيق المشاركة السياسية الجماعية وصنع القرار بشكل شامل وشفاف.

بناء على ما سبق يمكن تلخيص العوامل التي تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية إلى أربعة عوامل

رئيسية:

**العوامل الاجتماعية والثقافية:** تتضمن هذه العوامل انتشار ثقافة التمييز ضد المرأة، والتي تعتبر عقبة رئيسية أمام مشاركتها في الحياة السياسية. كما يؤدي هذا التمييز إلى تقليل الاعتراف بكفاءة النساء وتحويلهن إلى دور تابعة. إلى جانب ذلك، فإن الأدوار الاجتماعية والتربوية الأخرى التي تقوم بها النساء تشكل عقبة أمام انخراط النساء في العمل السياسي خاصة في ظل غياب خدمات الرعاية.

**المعوقات السياسية والقانونية:** تعاني النساء في فلسطين من نقص القوانين التي تعزز مشاركة النساء في العملية السياسية. يشمل ذلك أيضاً ضعف التوعية بحقوق المرأة وعدم وجود مبادرات كافية لتشجيع مشاركتهن في الحياة السياسية.

**المعوقات الإعلامية:** تؤدي وسائل الإعلام في بعض الأحيان إلى تعزيز الصور النمطية للنساء وتقديمهن على أنهن تابعات للرجال. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل إمكانية مشاركة النساء في الحياة السياسية.

**المعوقات النفسية:** قد تكون التربية الاجتماعية للمرأة العربية عائناً آخراً، حيث يعتاد البعض على التبعية للرجال. هذا العامل يمكن أن يؤدي إلى تردد النساء في المشاركة في الحياة السياسية ويمكن أن يثير لديهن مخاوف تعيقهن.

(غزال، 2021)

**ضعف الإرادة السياسية للنظام السياسي الفلسطيني اتجاه حقوق النساء:** يعتبر ضعف الإرادة السياسية للنظام السياسي الفلسطيني تجاه التغيير بما فيه إجراء انتخابات عامة، مؤشراً أساسياً لضعف هذه الإرادة أيضاً تجاه حقوق النساء أو تعزيز مشاركتهن السياسة، يلاحظ هذه الضعف في عدم تطبيق العديد من الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة الوطنية والخاصة بحقوق المرأة، ومن الملاحظ وجود تماهي بين مؤسسات السلطة والثقافة المجتمعية السائدة و" القوى الاصولية الصاعدة"، وقد سجل هذه التماهي في العديد من المواقع اذ نجحت هذه القوى في الضغط على وزارة التربية والتعليم لتصدر الوزارة قراراً يمنع المؤسسات النسوية من العمل في المدارس. كما استطاعت (في مدينة الرام مثلاً) إصدار ما عرف باسم وثيقة شرف من العائلات، بمنع المؤسسات النسوية من العمل في البلدة. كذلك سعت لمحاصرة عمل المؤسسات النسوية من خلال تحريض أصحاب العقارات لعدم تأجير المقرات والمباني والمرافق للمؤسسات النسوية. ومن خلال هذه الممارسات والتشويه والتضليل، سعت القوى الظلامية إلى ربط كافة المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة، باتفاقية سيداو والتي اعتبرتها تتناقض مع الدين واعتبرت أنها بدعة غريبة هدفها الأول والأخير مهاجمة الدين. وقد استغلت كون المجتمع الفلسطيني مجتمع متدين بطبيعته،



من أجل التحريض ضد المؤسسات النسوية والقيادات النسوية، باعتبار أن اتفاقيات حقوق النساء تتناقض مع الدين. (جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية)

تضيف امال خريشة بهذا الخصوص " يجب على الحركة النسوية خلق ادوات ضغط جديدة على هذه الحكومات التي هي عمليا تتساقق وتتصالح مع الفكر الاصولي الديني وفكر حزب التحرير الفلسطيني تحديداً كما تتصالح مع العادات والتقاليد"

**دمج الشباب والمجتمع المحلي في مواجهة العوامل التي تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية:**

بلغ عدد الشباب الفلسطيني في منتصف عام 2022 مليون و 20 ألف ما نسبته 22% من إجمالي السكان، وبلغت نسبة التوزيع الجنسي بين الشباب نحو 104 شباب ذكور لكل 100 شابة.

وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الى أنه من بين كل 100 شاب/شابة في العمر 18-29 سنة هناك 18 شاب/شابة حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى، ولعل الشابات الاوفر حظا، إذ ان 23 شابه من بين كل 100 شابه حاصلة على درجة البكالوريوس فأعلى مقابل 13 شاب من الذكور. بالمقابل فان معدلات البطالة تشكل التحدي الاكبر امام الشباب، اذ بلغت هذه المعدلات 62% بين الاناث و33% بين الذكور، وكانت الاعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ 65% و24% على التوالي. ولعل اعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العمر 18-29 سنة سجلت بين الخريجين منهم من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى؛ 53% بفرق واضح بين الشباب الذكور والاناث، 39% للذكور و66% للإناث.

من الملاحظ ان الشباب الفلسطيني ما زال يعاني كجزء من الشعب الفلسطيني من ضعف المشاركة السياسية وانحسار دوره في العمل الطوعي وانشاء الحملات، يعود ذلك للعديد من الأسباب أهمها غياب العملية الديمقراطية عن الساحة الفلسطينية، وعدم وجود اهتمام كافي من الاحزاب الفلسطينية مما أدى فقدان ثقة الشباب في الاحزاب السياسية في فلسطين، على الرغم من ذلك يبقى دور الشباب مهم في التغيير وذلك من خلال المطالبة بأجراء انتخابات دورية، والعمل إلى جانب المجتمع المحلي من أجل زيادة التوعية في أهمية المشاركة السياسية للنساء، كما يمكن المطالبة بإنفاذ قانون الاحزاب الفلسطيني لضمان دورية الانتخابات في الاحزاب لفلسطينية وبالتالي ضمان مشاركة النساء والشباب في الاحزاب السياسية، ومن المهم أيضاً تعزيز أهمية العملية الديمقراطية والمشاركة

السياسية من خلال المدارس والجامعات الفلسطينية، كما يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني الوصول الى أكبر قاعدة من الشباب الفلسطيني لتوعيتهم بأهمية المشاركة السياسية للنساء والشباب معاً.

### التوصيات:

- تطوير السياسات والقوانين في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني، لتتضمن توجيهات واضحة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات. ينبغي أيضاً وضع تشريعات داعمة لحقوق المرأة وتعزيز مفهوم التمييز الإيجابي لصالحها.
- تعزيز التشريعات التي تشجع على مشاركة النساء في الحياة السياسية وزيادة نسبة الكوتا النسائية في كافة هيكل صنع القرار لتصل إلى 50% على الأقل بدلاً من الحد الأدنى الحالي البالغ 20%.
- توسيع التدابير التي تستهدف القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي والجنس، وتقديم خدمات رعاية للأطفال بتكاليف معقولة، لتمكين النساء من المشاركة في الحياة السياسية.
- ضرورة إجراء الانتخابات العامة كمدخل أساسي لتعزيز الحياة الديمقراطية، وأنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث يؤثر هذا الانقسام بشكل سلبي على واقع المشاركة السياسية للنساء في فلسطين.
- تعزيز الوعي بحقوق المرأة في الحياة السياسية من خلال عقد ندوات توعية خاصة بهذا الموضوع.
- ضرورة اقرار قانون الأحزاب في فلسطين لضمان العملية الديمقراطية داخل الأحزاب.
- ضرورة وجود برنامج لدى كل حزب حول كيفية النهوض بواقع النساء الفلسطينيات وضرورة زيادة تمثيل النساء في المراكز القيادية للأحزاب الفلسطينية.
- خلق بيئة مناسبة لمؤسسات المجتمع المدني لدعم مشاركة النساء في الحياة السياسية.
- تعزيز دور وسائل الإعلام في توعية الجمهور بالمساواة بين الجنسين وتجنب تعزيز القوالب النمطية لأدوار النساء.

## المصادر والمراجع:

جاد، اصلاح. " لحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو: حصادٌ مرّ في تمكين الذات وفي تحرير الوطن". فلسطين.

<https://cutt.us/AvCRf>. 2014.

بودرهم، فاطمة. 2018، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي. جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

زامل، يوسف، حنيوي، وسن. 2012، المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة قراءة تنظيرية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، عدد 7، 5-40.

عثمان، محمد. 2016، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية. المركز الديمقراطي العربي، القاهرة.

نزال، ريماء. 2006، المرأة والانتخابات المحلية قصص نجاح. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله.

روز، المصري. 2021، ورقة حقائق بعنوان المرأة الفلسطينية وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب خلال المدة (2018-2021)، مركز مسارات، فلسطين.

سناقرة، رائد. 2016، أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً)، جامعة النجاح، نابلس.

عبد الصمد، زياد. 2018، دور منظمات المجتمع المدني في دعم تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية، بيروت،

<https://cutt.us/6TT8p>

عواد، وفاء. 2008، دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي 2000-2006، جامعة النجاح، نابلس.

شيخ علي، ناصر. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، 2008، جامعة النجاح، نابلس.

خطاب الكراهية والتحريض ضد المؤسسات والقيادات النسوية أيد خفية تعبث بالنسيج الوطني الفلسطيني، جمعية المرأة العاملة، فلسطين.

دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات. 2012، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة الامن والتعاون.

غزال، عبد الرازق. 2022، واقع المشاركة السياسيّة للنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة في انتخابات المجالس المحليّة، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.